المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

إنفاق "الخارجية الليبية".. ملايين الدينارات تمنح لسفارات وقنصليات في دول صغيرة

والدبلوماسية تزداد ضعفا وفسادا.. لمصلحة من؟

وحدة الدراسات والأبحاث
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

أبعاد الموقف
25 فبراير 2025

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

إنفاق "الخارجية الليبية"..

ملايين الدينارات تمنح لسفارات وقنصليات في دول صغيرة..

والدبلوماسية تزداد ضعفا وفسادا.. لمصلحة من؟

ابعـــاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

25 فبراير 2025

رغم ما تمر به الدبلوماسية الليبية من حالة ضعف شديدة تسببت في ازمات وقطع علاقات مع دول هامة وجارة، إلا أن ملايين الدينارات لازالت تنفق وتمنح للسفارات والقنصليات الليبية في الخارج، دون مزيد من تطور العمل الدبلوماسي.

وتوسع السفارات لتصل إلى دول ربما لا يعرف المسؤولون في ليبيا مكانها على الخريطة، وبعضه دول لا يوجد بها جالية ليبية أصلا، ما يؤكد استمرار مسلسل الفساد المالي والإداري في هذا الوزارة التي مفترض أن تكون واجهة الدولة الليبية، والمدافعة عن علاقاتها ومصالحها في الخارج.

ويهتم " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية "، بملف الدبلوماسية الليبية لصلته الوثيقة بملف الأمن القومي وسيادة الدولة، ولحساسية المناصب الدبلوماسية، ودورها في تحقيق مصالح البلاد والحفاظ على مقدراتها واستثماراتها في الخارج، والحفاظ كذلك على تمثيل مشرف وقوي للدولة الليبية في المحافل الدولية والسياسة الخارجية.

وأصدرنا في المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، عدة أوراق تخص ملف الدبلوماسية الليبية وناشدنا القائمين على الأمر بضرورة الاهتمام بهذا الملف الحساس، وحسن اختيار من يمثل الدولة الليبية في الخارج، ويحقق مصالحها، ويعبر عن رؤيتها وتوجهاتها في القضايا المحلية والدولية والاقليمية.

"انقسام وابتزاز دولي وإقليمي"

وذكرنا في إحدى أوراق المركز أن " الدبلوماسية الليبية بعد عهد القذافي تعرضت كباقي مؤسسات الدولة، إلى انقسامات في تمثيل البلاد خارجيا، وبدأ هذا الانقسام في حكومة " عبد الله الثني "، الذي ظل متمسكا بالسلطة حتى 2021 رغم تشكيل حكومتين في غرب البلاد، وشهدت الخارجية انقساما حادا أثر على أدائها وعلى مكانة وسمعة البلاد دوليا وإقليميا، ففي حين يعين الثني وزيرا يقوم عمر الحاسي وبعده خليفة الغويل بتعيين آخرين، ما أساء لسمعة البلاد.

واستغل المتنفذين الدوليون والإقليميون لهذه الأزمة لابتزاز الحكومات والضغط عليها، وهو في حقيقته ضغطا على الدولة ذاتها، فكل دولة تريد عقد صفقة مع حكومة بعينها في ليبيا توجه دعوة لوزير خارجيتها من باب إضفاء الشرعية على حكومته ومنصبه، ومن هنا بدأ ضعف الدبلوماسية الليبية بل تحول المنصب إلى ورقة مساومة سياسية وابتزاز مناطقي.

وأكدنا أن من الأزمات التي لاحقت العمل الدبلوماسي في البلاد وأضعفته وأفقدته مكانته ودوره، هو قيام المسؤولين في ليبيا بممارسة هذا الدور من أجل التسويق لمشروعاتهم، أو حتى توجهاتهم الشخصية والمناطقية، والصراع من أجل إثبات أو تجديد الشرعية وإعادة الزخم حول مؤسساتهم.

وأنه منذ مخرجات اجتماع " جنيف "، وتشكيل مجلس رئاسي برئاسة، محمد المنفي وحكومة جديدة برئاسة، عبد الحميد الدبيبة، ومنحها البرلمان الثقة في 10 مارس/آذار عام 2021، كانت حقيبة الخارجية مثار جدل في طريقة المحاصصة التي تشكلت بها الحكومة.

ففي حين قاتل قائد القيادة العامة في شرق البلاد المشير، خليفة حفتر من أجل تعيين وزير خارجية موال له، نجد صراع في غرب البلاد على ضرورة اختيار شخصية ولاءها للمنطقة الغربية، ليستقر الأمر على اختيار " نجلاء المنقوش "، كأول إمراه في منصب وزيرة للخارجية الليبية، وتم القبول بها كون أصولها ترجع لشرق البلاد، وكونها شخصية منفتحة على كل المناطق وعاشت خارج البلاد فترة من الزمن.

لكن حتى اللحظة، لم يكشف عن سبب اختيار المنقوش ولا المؤهلات التي جعلتها في المنصب، ولم تتوفر أي معلومة عن شغلها أي منصب في الخارجية الليبية، أو مؤهل تعليمي يخص الدبلوماسية والمفاوضات الدولية.

وما توافر من معلومات عن المنقوش، هو ما ذكره موقع "مركز الأديان العالمية والدبلوماسية وحل النزاعات (CRDC) "، أنها: محامية في القانون الجنائي، وأنها حصلت على الماجستير في القانون الجنائي من جامعة قاريونس (جامعة بنغازي)، ثم ماجستير إدارة الصراع والسلم من جامعة إيسترن مينونايت ثم دكتوراة إدارة الصراع والسلم من جامعة "جورج مايسون"، وفق المركز المذكور.

وبعد أزمة التطبيع التي لاحقت الوزيرة، نجلاء المنقوش تأكد ما ذكرناه بأن الدبلوماسية لازالت في اختبار مع " السلطة "، فرغم أن الحكومة ضحت بالوزيرة وأقالتها ووعدت بالتحقيق والمساءلة، إلا أن أخبارا كثيرة تناولت ما نسبته للوزيرة بأن اللقاء مع الوزير الإسرائيلي تم بتنسيق وإذن من رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة ، ما يعني أن الخطوة كانت لخدمة توجه شخص الرئيس وحكومته حتى وإن تنافى مع أبسط قواعد العمل الدبلوماسي والقانوني في ليبيا، كونه يخالف نصوص في الدستور الليبي تجرم التواصل والتعامل مع دولة الاحتلال.

"فساد البعثات الدبلوماسية"

ومن الإشكالات التي رافقت العمل الدبلوماسي ما بعد فبراير، خاصة في مرحلة حكومة الوفاق وبعدها حكومة الوحدة الوطنية هو استفحال الفساد المالي والإداري، والتي وصلت إلى أروقة مكتب النائب العام الذي أصدر بدوره عدة قرارات بحبس رؤساء بعثات ومراقبين ماليين وكثر من أعضاء البعثات الدبلوماسية في الخارج.

وظهر ملف الفساد بقوة منذ عام 2022 ليستمر بالتوسع، ويصل ذروته في عام 2023 والذي كشفته تقارير ديوان المحاسبة وأحكام النائب العام، ما يؤكد أن الأزمة ليست فقط في إدارة البعثة الدبلوماسية وفقدان بوصلة تكوين سياسة خارجية واضحة تناسب المرحلة، بل تعد الأمر إلى اعتبار العمل في السلك الدبلوماسي وسيلة لكسب المال غير المشروع، كون أغلب البعثات تدار بعيدة عن أعين مراقبة دقيقة ورادعة.

ويبلغ عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج 147 سفارة وقنصلية حول العالم، منها سفارات في دول صغيرة لا يتواجد فيها عدد يذكر من الليبيين أو استثمارات ليبية أصلا، ووفقا لتقرير صدر سابقا عن ديوان المحاسبة فإن حوالي نصف مليار دولار تنفق سنويا على هذه البعثات الدبلوماسية والتي لم يحقق بعضها أي مصالح للدولة الليبية.

ورغم ما كشفه ديوان المحاسبة من فساد في وزارة الخارجية سواء عبر الإنفاق أو الرواتب أو وجود قنصليات وسفارات دون جالية او مشروعات ليبية تذكر، وكذلك ما كشفته قرارات النائب العام من حبس لسفراء حاليين وسابقين ومسؤولين ماليين داخل البعثات الدبلوماسية، إلا أن الفساد ظل مستمرا في عام 2024 عبر ما كشفته تقارير مصرف ليبيا المركزي من إنفاق وزارة الخارجية الليبية عبر الأبواب الثلاثة، الأول: الخاص بالرواتب والثاني الخاص بالأمور التسييرية والثالث الخاص بالتنمية، لتصل إنفاق الوزارة من يناير حتى ديسمبر 2024 الي (3 مليار و40 مليون دينار ليبي) خلال عام واحد فقط، دون تقدم خطوة واحدة في تطوير العمل الدبلوماسي والتمثيل في الخارج كما ينبغي.

ولنذكر أمثلة هنا تؤكد أن الفساد في الخارجية ممنهج ومنظم وأنه تحول إلى " مافيا " متحكمة على غرار الميليشيات المسلحة المتحكمة في مفاصل المشهد المحلي، ومن نماذج الفساد:

1- سفارات في دول لا توجد بها جاليات أو اتفاقات

ومنها: بعثة ليبيا في دولة " الفاتيكان " مثلا والتي بلغ إنفاقها خلال عام واحد، 12 مليون و491 ألف دينار، والسؤال: كم مواطن ليبي يعيش في كنيسة الفاتيكان، حتى تخصص لبعثة دبلوماسية هناك هذا المبلغ الكبير؟، والسفارة الليبية في جزر القمر وبلغ إنفاقها 13 مليون و346 ألف دينار، فهل توجد علاقات أو اتفاقات أو مصالح مع جزر القمر؟، ولو دققنا البحث لوجدنا المبلغ كله ينفق فقط على بعثة دبلوماسية تم اختيارها مجاملة لأنظمة دولية من جانب، ولتطبيق سياسة " الترضي " لجهات محلية من جانب والأموال كلها للبعثة ورفاهيتها وعائلاتهم.

2- سفارات داخل دول وجزر لا تربطها بليبيا علاقات أو اتفاقات أو مصالح

من الفساد الإداري والمالي أيضا تعيين بعثات دبلوماسية سفارة وقنصلية وطاقم دبلوماسي كامل في دول لا تربطها بـ ليبيا أي علاقات سياسية أو اقتصادية أو أمنية، ومنها مثلا " السفارة الليبية في السيشل"، والتي بلغ إنفاقها 18 مليون و860 ألف دينار، وبالبحث تأكد أنه لا توجد جالية ليبية في السيشل، ويكاد ينعدم وجود ليبي واحد مقيم هناك يستحق أن تفتح له سفارة بطاقم دبلوماسي

كامل يكلف الدولة هذا المبلغ الكبير سنويا، فماذا تفعل بعثة دبلوماسية ليبية كاملة في السيشل؟ ومن تخدم هناك؟

كذلك السفارة الليبية في " الرأس الأخضر "، وهي منطقة ربما أغلب المسؤولين في ليبيا لا يعرفون أين تقع أصلا، وتكلف الدولة سنويا 11 مليون و86 ألف دينار ليبي، دون أية فائدة تذكر أو علاقات تربطها بالدولة الليبية، ناهيك عن وجود جالية ليبية فيها، في حين بلغ إنفاق السفارة الليبية في دولة مهمة وكبرى مثل الهند 11 مليون و75 ألف أي أقل من منطقة مجهولة مثل الرأس الأخضر.

السفارة الليبية في " توجو لومي "، وتكلف الدولة 9 مليون و708 ألف دينار، وكذلك سفارة ليبيا لدى مملكة ليسوتو - ماسيرو، وبلغ إنفاقها 6 مليون و838 ألف دينار، والسفارة الليبية في " ساو تومي وبرينسيب ساو تومي "، وتكلف الدولة الليبية 2 مليون و160 ألف دينار، والبعثة الدبلوماسية في " سانت لوسيا كاستريس"، وبلغ إنفاقها مليون و747 ألف دينار، السفارة الليبية في البوسنة والهرسك، وبلغ إنفاقها 12 مليون و485 ألف دينار، وكلها مناطق لا يعرف من أصدر قرار التعيين وتشكيل البعثة الدبلوماسية هناك أماكنها، ناهيك عن وجود أي علاقات أو اتفاقات مع هذه الدول والممالك الصغيرة، وهو نمذج آخر لفساد مالي وإداري وإهدار متعمد للمال العام.

السفارة	القيمة \ بـ مليون دينار الليبي
الفاتيكان	12.490.376.383
جزر القمر	13.346.138.077
جزر السيشل	.13.860.413.372
جزر الراس الاخضر	11.086.291.794
توجو لومي	9.708.807.366
مملكة ليسوتو - ماسيرو	6.838.353.543
ساو تومي وبرينسيب - ساو تومي	2.160.884.941
سانت لوسيا كاستريس	1.747.724.082
البوسنة والهرسك	12.485.794.168
الاجمالي	83.724.783.726

3- تعدد التمثيل الدبلوماسي في دولة واحدة بلا هدف

ومن نماذج الفساد تكرار التمثيل الدبلوماسي الليبي في نفس الدولة ببعثة مختلفة تكلف الدولة ملايين إضافية، ومن أمثلة ذلك: السفارة الليبية تشاد " إنجامينا "، وبلغ إنفاقها أكثر من 22 مليون دينار، ومعها القنصلية الليبية تشاد " أبشي "، وكلفت الدولة 9 مليون و806 ألف، ليس هذا فحسب، بل توجد قنصلية ليبية ثالثة في تشاد " فايا لارجو "، وبلغ إنفاقها 9 مليون و355 ألف.

أيضا السفارة الليبية في إيطاليا " روما " وبلغ إنفاقها 55 مليون و710 ألف دينار، ومعها قنصلية عامة في ميلانو وكلفت الدولة 9 مليون و171 ألف دينار، وليس هذا فقط بل قنصلية ثالثة في إيطاليا " باليرمو " بلغ إنفاقها 14 مليون و250 ألف دينار، أي ما مجموعه: أكثر من 79 مليون دينار، فلم هذا الزخم الدبلوماسي هناك؟

وكذلك السفارة الليبية بتونس، وبلغ إنفاقها 171 مليون و554 ألف دينار، أضف إليها القنصلية الليبية بتونس " صفاقس "، وبلغ إنفاقها 32 مليون و872 ألف دينار، الغريب وجود قنصلية ثالثة لليبيا في

نفس الدولة، وهي القنصلية الليبية العامة بتونس، وبلغ إنفاقها 17 مليون و153 ألف، والسؤال: لم 3 بعثات دبلوماسية ليبية في دولة واحدة مساحتها صغيرة أصلا؟،

ومن ذلك أيضا السفارة الليبية في السودان، وبلغ إنفاقها 25 مليون و871 ألف، أضف لها السفارة الليبية في جنوب السودان، وبلغ إنفاقها 13 مليون و197 ألف دينار، أي اكثر من 39 مليون للتمثيل الدبلوماسي في السودان، والعلاقات البينية كما هو واضح أسوأ ما تكون، فماذا فعلت البعثات المتعددة ذات الملايين.

4- بعثات داخل منظمات ومراكز بحثية بلا هدف أو إنتاج بحثي أو دبلوماسي

ومن نماذج الفساد المالي والإداري صرف ميزانية لمراكز وبعثات ليبية لا دور لها ولا إنتاج بحثي واحد أو اتفاقات تعود على الدولة الليبية بالنفع، ومنها مؤسسة تتبع وزارة الخارجية تدعى " مركز السلام للبحوث والدراسات الأفريقية والعربية والأورو متوسطية "، وبلغ إنفاقه السنوي مليون و177 ألف دينار، وعند البحث عليه لم نجد له تواجد أو صفحات أو مواقع ناهيك عن أي إنتاج صحفي أو حتى ورقة بحثية واحدة، والسؤال: أين هذا المركز ومقره وإنتاجه لتنفق عليه الدولة هذا المبلغ؟

وبحسب بيانات مصرف ليبيا المركزي بلغ إجمالي إنفاق مؤسسة تدعى " المركز الإعلامي الليبي للدراسات والاستشارات " ومقره العاصمة المصرية " القاهرة " ويتبع مجلس النواب، لكن يقال إن ميزانيته تسييل من قبل المندوبية الليبية بالقاهرة أي وزارة الخارجية، بلغ الإنفاق خلال عام 2024 نحو 48.6 مليون دينار.. ولم نجد له أية منتوجات بحثية قيمة أو أوراق أو اتفاقات رغم أنه متواجد في أرض القاهرة الزاخرة بالبحاث والمراكز المعروفة دوليا وعربيا.

وأيضا بعثة ليبيا لدى منظمة " الفاو "، والتي بلغ إنفاقها 725 ألف دينار، رغم غياب الزراعة في ليبيا، ناهيك عن عدم وجود اتفاقية واحدة وقعتها هذه البعثة تعود بالنفع على القطاع الزراعي ولاستصلاحي في الدولة الليبية".

البعثة	أماكن التواجد	القيمة بـ مليون \دينار ليبي	الاجمالي
تشاد	1- انجامينا	22.003.227.514	41.164.781.104
	2- ابشي	9.806.128.856	
	3- فايا لارجو	9.355.424.734	
السودان	1- السفارة في السودان	25.871.739.670	48.549.962.263
	2- القنصلية – الفاشر	9.534.240.660	
	3- السفارة-جنوب السودان	13.197.981.933	
ايطاليا	1- السفارة – روما	55.710.263.913	78.132.315.826
	2- ميلانو	14.250.825.080	
	3- باليرمو	9.171.226.833	
تونس	1- قنصلية صفاقس	32.872.441.989	221.580.344.892
	2- القنصلية العامة	17.153.125.686	
	3- السفارة العامة	171.554.777.217	
مركز السلام للبحوث والدراسات الأفريقية والعربية والأورو متوسطية		1.177.899.613	1.177.899.613
المركز الإعلامي الليبي للدراسات والاستشارات	مصر	48.600.000.000	48.600.000.000
البعثة لدي منظمة الفاو		725.262.002	725.262.002
الاجمـــــــــــــــــــــــالي			439.206.028.960

وعليـــه

فإن ما سبق من أرقام ضخمة تم إنفاقها على مؤسسات وبعثات أقرب للوهمية هو مؤشر خطير على استمرار ممارسة الفساد المالي والإداري في وزارة تعتبر واجهة الدولة الليبية، ورغم استمرار هذا الفساد الغير مبرر تراجعت الدبلوماسية الليبية للوراء كثيرا فلا تجد لها صوتا مسموعا لدى المنظمات الدولية أو الإقليمية ناهيك عن تكوين رؤية خارجية واضحة عن الدولة الليبية ومشكلاتها عبر الطواقم الدبلوماسية التي تكلف الدولة أكثر من 3 مليار دينار سنويا قابلة للزيادة كل عام.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info